

## المازوت وانتهاه العقد يراكان القمامة في شوارع مدينة

## رئيس بلدية جرمانا لـ«الوطن»: واقع النظافة صعب في المدينة وخصوصاً في كشكول والقريات

عبد المنعم مسعود

تعود مشكلة انتشار القمامة في جرمانا للظهور كل فترة فالمشكلة لا تكاد تنتهي أعراضها وتبدأ حلولها حتى تعود من جديد لسبب مختلف عن الأسباب السابقة، وكان قاطني المدينة كتب عليهم المعاناة المستمرة إما نتيجة إهمال الجهات المعنية في المدينة أو نتيجة عدم متابعة المحافظة ومكاتبها التنفيذية وخدماتها الفنية لواقع مدن الريف الكبرى وبالتالي تخلفها عن المساعدة في سد النقص.

وتعاني المدينة حالياً تفاقم مشكلة ترحيل القمامة خلال الأيام العشرة الماضية وخصوصاً في قطاع كشكول والقريات فتراكمت أكوامها.

إحدى الشكاوى التي تلقفتها «الوطن» أكدت أن أكوام القمامة سدت إحدى الحارات في كشكول شارع التوت العريض وأصبح من الصعب على الأهالي الخروج من الحارة من دون المرور فوقها ووفقاً لما يؤكد قاطنون فإن انتشار هذه الأكوام أصبح عاملاً جذب للكلاب الضالة والجرذان التي عانت فساداً في خراطيم سيارات القاطنين المتوقفة في المنطقة، علماً أن المنطقة لا تحوي أي حاوية قمامة.

وعاينت «الوطن» حالة أخرى حيث امتدت



## عقد بـ ٩٠ مليون ل.س. لنظافة جرمانا

لـ«الوطن» أن واقع النظافة صعب في المدينة وخصوصاً في كشكول والقريات وذلك نتيجة عدم وصول قرار تجديد عمل بالعقد المتعاقد خلاله مع المتعاقد الذي انتهى قبل فترة مؤكداً عودة المتعهد للعمل

رميه من قاذورات وبقايا أطعمة. رئيس بلدية جرمانا الجديد نظمي جبر الذي صدر قرار تعيينه هذا الأسبوع من محافظ الريف بعد استقالة رئيس البلدية السابق فايز عزام أكد في تصريح

أكوام القمامة لمساحة ٤٠٠ متر وانتشرت نتيجة العبث في الحاويات وأصبح فتح النوافذ بالنسبة لقاطني البيات المجاورة مشكلة كبيرة في ظل ارتفاع درجات الحرارة وتفسخ محتويات وبقايا ما يتم

## قلة المازوت تغلق

## مساجب السويداء

السويداء - عبيد صيموعة

شكاوى عديدة وصلت «الوطن» من أصحاب المساجب الخاصة على ساحه المحافظة تضمنت معاناتهم من عدم توافر المياه اللازمة للمساجب لعدم تأمينها من مؤسسة المياه بزرعية عدم توافر مادة المازوت للصهاريج الناقلة للمياه.

إضافة إلى شكاوهم من عدم توافر مادة المازوت اللازمة لتشغيل المولدات عند انقطاع التيار الكهربائي وخاصة في ظل ساعات التقنين الطويلة، الأمر الذي كان له أثر سلبي على نظام الفترة والذي من المفترض ضمان تشغيله بشكل مستمر لدى المساجب لتلقي المياه بحالة متجددة.

أكد أصحاب المساجب أن عجزهم عن تأمين المياه والمازوت حال دون استمرارية العمل ضمن منشآتهم الاستثمارية خلال موسم استثمارها الذي لا يتعدى فصل الصيف، مما كان له السبب الرئيسي على مورد رزقهم واضطرابهم اللجوء إلى السوق السوداء لتأمينها رغم ارتفاع أسعارها، إلا أن الغش بإمادة المبيعة وتأثيرها السلبي على المولدات مع تكرار إعطائها أوقف استجراهم إليها رغم الضرورة.

بدوره مدير شؤون البيئة في السويداء رفعت خضر أكد لـ«الوطن» وجود إشكالية فعلية وحقيقية لدى أصحاب المساجب من عدم توافر مادة المازوت اللازمة، لتشغيل المولدات عند انقطاع التيار الكهربائي الأمر الذي انعكس سلباً على نظام الفترة، من جراء ساعات التقنين الطويلة للكهرباء.

مشيراً إلى أن الجولات الميدانية للمديرية، على مساجب السويداء البالغة ٣٠ مسبحاً كشفت عن وجود عدد من المساجب أصحابها غير ملتزمين بالشروط الواجب توافرها بإمادة بدءاً من التفتيش وانتهاء بالفترة، الأمر الذي قد يعكس سلباً على رواد هذه المساجب وخاصة أن عدم تعقيم المياه قد يؤدي إلى أمراض جلدية وأمراض تنفسية حيث تم تنبيه أصحاب المساجب عن طريق المحافظة إلى العمل على ضبط النسب في المياه خلال مدة أقصاها أسبوع.

ولفت إلى أن المديرية ستقوم لاحقاً بجولات أخرى على المساجب للتأكد من التزام المخالف منهم للشروط بتعقيم المياه وفلترتها وفي حال ثبت وجود المخالفة ستعمل المديرية على توجيه عقوبات للمخالفين وفق قانون البيئة.

بدوره مصدر مسؤول في مؤسسة مياه السويداء أكد لـ«الوطن» وجود إشكالية حقيقية في تأمين المياه بالكميات المطلوبة للمساجب والذي يترجم مع قلة مادة المازوت لزوم عمل صهاريج نقل المياه والتي تضع في أولويتها نقل مياه الشرب إلى الأحياء السكنية في حال توافرت المادة مع محاولة تأمين المياه للمساجب في الحد الأدنى وضمن المستطاع.

## الفاكهة بحماة «شم ولا تدوق»!

## باعة: أسعار مرتفعة ودخل المواطن متدن.. التموين: على المواطن إبلاغنا

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من المواطنين بحماة لـ«الوطن»، أنهم خاضوا الفاكهة في هذه الأيام وخاصتهم، فهي حلقت بالأعالي وهم غير قادرين على شرائها رغم أنها بنت الموسم ويفترض أن تكون رخيصة أو ذات أسعار معقولة، وأوضح بعضهم أن تلك الفاكهة تتع معهم مبدأ «شم ولا تدوق»، فمعظم أنواعها الجديدة صعبة المشال في هذه الأيام لارتفاع ثمنها بشكل غير طبيعي.

ولفت المواطنون إلى أن سعر كيلو التفاح الجيد نوعاً ما ٤٥٠٠ ليرة، والدراق ما بين ٤٥٠٠-٥٥٠٠ ليرة حسب نوعه، والخوخ ٤٠٠٠ ليرة والإجاص الجيد بـ ٣٥٠٠ ليرة والنوع الثاني بـ ٢٥٠٠ ليرة، واللب ما بين ٢٥٠٠-٣٥٠٠ ليرة والكزب النوع الأول ٧٠٠٠ ليرة والثاني ٥٥٠٠ ليرة.

وأشار بعضهم إلى أن البطيخ الأحمر وحده من دون غيره رخيص السعر في هذه الأيام، فالكيلو يباع ما بين ٣٥٠-٤٥٠ ليرة، بينما البطيخ الأصفر لما يزل ثابت السعر عند الـ ٨٠٠ ليرة للكيلو.

ونكر المواطنون أن هذه الأسعار للفاكهة المعروضة في سوق ٨ آذار الشعبي، تختلف من سوق لآخر، فهي أعلى في سوق الحاضر الصغير، وفي سوق الصابونية، ونسبته أكثر من ٢٠ بالمئة.



وكشف عدد من المواطنين أنهم إذا تجرؤوا على الشراء فهم يشترتون ربع كيلو من نوعين أو ثلاثة أنواع من الفاكهة، وأن القادر منهم يشترى نصف كيلو من كل نوع بأحسن الأحوال! وأكدوا أن ما يشترونه هو لاستهلاك الأسرة وليس للضيوف، الذين تقتصر ضيافتهم على القهوة أو الشاي أو عصير مجفف فقط! أما الباعة في سوق ٨ آذار فبينوا لـ«الوطن»، أنهم يشترتون الفاكهة من سوق الهال بسعر مرتفع ويبيعونها وفق هوامش الربح المحددة من التجارة الداخلية، وأوضح بعضهم أن بالسوق فاكهة بأسعار رخيصة وأخرى مرتفعة السعر، ويمكن لأي مواطن أن يشترى ما يناسب دخله.

ولفتوا إلى أن هناك تفاعلاً يباع الكيلو منه بـ ٢٤٠٠ ليرة بالبحرق، ومن النوع ما بين ٢٠٠٠-٢٥٠٠ ليرة، وعليها طلب كبير!

وأوضح أن دوريات حماية المستهلك تجول في الأسواق وتتابع حركة البيع والشراء لكل المواد بما فيها الفاكهة، وتخالف كل من يبيع بسعر زائد، وقد خالفت منذ بداية هذا الأسبوع العشرات من الباعة والتجار الذين يبيعون بسعر زائد ولا يتداولون الفواتير.

وقال: ندعو المواطنين لإبلاغنا عن أي شكوى، على أرقام الواكس المعلنة أو بالهاتف لتلقي الشكاوى، نتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفق أحكام الرسوم ٨ لعام ٢٠٢١.



## قرى ريف حمص تشكي العطش

## مدير المياه لـ«الوطن»: محطات ضخ المياه تخضع للتقنين الكهربائي.. ولا يمكن تعويض النقص

حمص- نبال إبراهيم

تعاني معظم قرى ريف محافظة حمص العطش وقلة مياه الشرب وضعف عمليات الضخ، وتتوالى شكاوى المواطنين بشكل يومي لـ«الوطن»، عن معاناتهم الكبيرة من نقص كبير في مياه الشرب وانقطاعها لمدة طويلة بحيث لا تصل المياه في بعض القرى سوى مرة كل ١٥ يوماً وقد تزيد فترة الانقطاع إلى أكثر من ذلك.

وأشار عدد من المشتكين إلى أنه ونتيجة لزيادة المياه الخائفة التي تعانيها عشرات القرى حالياً أصبح فمن برميل الماء لدى الصهاريج الجواله ما بين ٨ إلى ١٠ آلاف ليرة سورية وأنهم ليس بمقدورهم شراؤها على الدوام.

بدوره أكد مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي إيمان النذاف لـ«الوطن» وجود معاناة في عمليات ضخ المياه بالعديد من قرى الريف نتيجة للأوضاع الحالية بنقص حوامل الطاقة باعتبار أن المياه تضخ بواسطة الكهرباء أو الديزل، مبيناً أن معدل كميات الضخ في الريف كانت تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٠٥ آلاف متر مكعب وحالياً انخفضت إلى نحو ٨٠ ألف متر مكعب فقط يوماً بالشره الماضي نتيجة لضعف الطاقة الكهربائية وكميات المازوت الموردة. وقال النذاف: مررنا بظرف صعب كهربائياً ووصلت بالريف إلى أقل من ساعة كهرباء وصل، وأن محطات ضخ المياه تخضع



الحد الأدنى من الاحتياج للإرواء والشهر الماضي لم يصل إلى المؤسسة سوى ٥٠٠ ألف لتر مازوت من احتياج الحد الأدنى، علماً أنه يوجد ما يزيد عن ٤٠٠ مشروع مياه (بلدات وقرى) موزعة على ١٠ وحدات اقتصادية بالمحافظة.

بطريقة شبه متساوية لكي يتم التمكن من إيصال المياه إلى جميع القرى. وأشار إلى أنه بدأ حالياً التحسن تدريجياً على الإعلان لتنفيذ مشروعي طاقة ليترين بحساء وبالصيادة، وأنه بالتنسيق مع إحدى المنظمات الأممية تم تسليم دفتر شروط تنفيذ آبار بلدة العقرية بالطاقة الشمسية، لافتاً إلى التوجه نحو الطاقة الشمسية لأنها تشغل ما بين ٨ إلى ١٠ ساعات ويتم التخلص من نقص حوامل الطاقة بشكل عام.

وبين النذاف أنه في السابق كانت تشرب قرى الريف ما بين ٤ إلى ٥ أيام جدد أقصى، إلا أنه حالياً زادت مدة انقطاع المياه في القرى نتيجة لنقص حوامل الطاقة، مشيراً إلى أنه يتم توزيع حوامل على جميع المشاريع

التي تشكّلها مثلها مثل القرى حيث إن ساعة كهرباء أو أقل لا تكفي لشيء ويتم الاستعاضة بالديزل إلا أن كميات المازوت غير كافية إذ تصل الكمية إلى ٦٠ بالمئة من الحد الأدنى من الكميات المطلوبة.

وأوضح أن الحد الأدنى للحاجة للمازوت هي ٨٥٠ ألف لتر مازوت شهرياً حتى تتمكن من ضخ المياه وتأمينها للقرى بشكل مقبول وأنه في حال أردنا تعويض كل ساعات تقنين الكهرباء نحتاج إلى ٤ ملايين لتر مازوت شهرياً وهذا مستحيل، لذا نطلب